سياسة الدولة العثمانية
تجاه إمارة آل قرمان حتى عام 1483
(سياسة، الدولة العثمانية، آل قرمان)

أ.د. بشرى ناصر هاشم الساعدي
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم التاريخ
بغداد/ العراق

Ottoman Policy Towards the Karamanid Emirate Until 1483
(Policy, Ottoman State, Karamanids)

Prof. Dr. Bushra Nasser Hashim Abdul-Saadi
Al-Mustansiriya University/ College of Arts -
Department of History, Baghdad/ Iraq
dr.bushra@uomustansirrah.ede.iq

المستخلص:

يتناول البحث دراسة حقبة تاريخية مهمة من تاريخ علاقات الدولة العثمانية بالإمارات التركمانية المعاصرة لها، لاسيما أمارة آل قرمان التي لم تكن مجرد إمرة صغيرة قياساً بالقوى السياسية المجاورة لها بل عدت من أقوى تلك الإمارات وأشدها تأثيراً في السياسية الداخلية للدولة العثمانية.

مثلت إمارة قرمان إحدى أهم الإمارات التركمانية والتي كانت مسرحاً للصراعات والأحداث ما بينها وبين الدولة العثمانية. تلك الإمارة التي توسعت على حساب جيرانها وأجبرت على الدفاع عن نفسها باستخدام كل الوسائل المتاحة لها، كاضطرارها التحالف مع آلاق قوينلو، والبنادقة، والمجر، والمغول، من أجل الحفاظ على بقائها في المنطقة كإمارة متمتعة بشبه استقلال داخلي، لذلك لم يستمروا بولائهم للدولة العثمانية، بل دأبوا وباستمرار على استغلال الظروف المحيطة بهم بحسب ما تقتضيه مصالحهم السياسية.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، وقع اختيارنا لدراسة السياسة التي أتبعتها الدولة العثمانية تجاه هذه الإمارة المثيرة للاضطرابات داخل بلاد الأناضول، منذ نشأة الدولة العثمانية وحتى سقوطها على أيديهم عام 1483.

الكلمات المفتاحية (الدولة العثمانية، آل قرمان، الإمارات التركمانية، الترك)

Abstract

This research examines a significant historical period in the history of the Ottoman Empire's relations with its contemporary Turkmen emirates, particularly the Karaman Emirate. This emirate was not merely small compared to its neighboring political powers; it was considered one of the strongest and most influential in the Ottoman Empire's internal politics.

The Karaman Emirate was one of the most important Turkmen emirates and a stage for conflicts and events between it and the Ottoman Empire. This emirate expanded at the expense of its neighbors and was forced to defend itself using all available means, including alliances with the Qoyunlu, Venetians, Hungarians, and Mongols, in order to maintain its existence in the region as an emirate enjoying a degree of internal autonomy. Therefore, its loyalty to the Ottoman Empire did not last, but rather it consistently exploited the surrounding circumstances according to its political interests. Given the importance of this topic, we chose to study the policy that the Ottoman state followed towards this troublesome principality within Anatolia, from the establishment of the Ottoman state until its fall at their hands in 1483.

Keywords: (Ottoman Empire, Karamanids, Turkmen Emirates ,Turks)

المقدمة:

كان لإمارة آل قرمان الدور المؤثر الأكبر في نشوب النزاعات والصراعات الداخلية في آسيا الصغرى. إذ كان لتوسط مناطق نفوذها لعدد من القوى السياسية المتنافسة آنذاك، كدولة المماليك، والمغول، والدولة العثمانية، إن جعلها محط أنظار تلك القوى. مما أجبر أمرائها خلال مراحل تاريخية متعددة على توزيع ولائهم ما بين تلك القوى من أجل الحفاظ على كيانهم السياسي الشبه المستقل. وهذا الأمر بطبيعة الحال، أدخلها بخلافات سياسية مع الدولة العثمانية التي كبرت وامتد نفوذها، وعلا شأنها، وتمكنت خلال القرن السادس عشر من الاستيلاء على الإمارات التركمانية في بلاد الأناضول بما فيها إمارة آل قرمان عام 1483.

تأتي أهمية هذا البحث الى كونه لا يتناول فقط دراسة إمارة آل قرمان فحسب، بل لأنه يستعرض حقبة تاريخية مهمة من تاريخ السياسة التي أتبعها الدول العثمانية اتجاه الإمارات التركمانية في بلاد الأناضول لاسيما آل قرمان.

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، حلل المبحث الأول منه أصل هذه الإمارة ومناطق نفوذها وتكوينها السياسي في داخل بلاد الأناضول. في حين ناقش المبحث الثاني منه السياسة التي أتبعها سلاطين آل عثمان اتجاه هذه الإمارة حتى عام 1413. ودرس المبحث الثالث والأخير السياسة التي أتبعها سلاطين الدولة العثمانية من أجل القضاء على قوة ونفوذ هذه الإمارة عام 1483 وضمها الى السيادة العثمانية.

- المبحث الأول -
تكوين إمارة آل قرمان ونفوذها السياسي في آسيا الصغرى

تعد إمارة آل قرمان واحدة من أكبر الإمارات التركمانية العشر[1] (سيد رضوان، 1402هـ، الصفحات 77-100) (فريد بك، د.ت، صفحة 42)، المستقلة في آسيا الصغرى. وهي قبيلة تركمانية حلت في هذه الأرجاء عاصمتها مدينة لارندة، أحدى مدن الثغور خارج حدود البلاد الشامية[2] (ابن بطوطة، 1987م، صفحة 301). وقيل أنها أيضاً تسمى بقرمان نسبة الى الإمارة (كي لسترنج، 1985، صفحة 180).

وتذكر الروايات التاريخية، أنه في عام 1256 دعى السلطان السلجوقي ركن الدين قليج أرسلان الرابع[3] (ابن البيبي، 1994م، صفحة 367)، الأمير كريم الدين قرمان للدخول في طاعته، ومنحة منصباً وأقطاعاً كبيراً، حقق منها مالاً وفيراً. وسرعان ما شق عصا الطاعة عن السلطان بمساعدة أخيه. وقد أنزل السلطان السلجوقي العقوبة بهم لمرات عديدة لكنه ما لبث أن تراجع عن ذلك. ويعزو ابن البيبي سبب هذا العدول لأن لهما في بلاد الأرمن بيوتاً يقطنها أنصار كثيرون، فكان يخشى من مغبة تضامن هؤلاء مع آل قرمان والثورة على الدولة السلجوقية (ابن البيبي، 1994م، الصفحات 393-404) (ابن بطوطة، 1987م، صفحة 301).

وهذا يدل على تذبب ولاء آل قرمان وعدم التزامهم مع أي جهة سياسية مفضلين مصلحة إمارتهم على أي جهة سياسية أخرى.

تمكن آل قرمان من بسط سيطرتهم ونفوذهم على مناطق عديدة في بلاد الأناضول في مقدمتهم أرمناك (عاصمتهم الأولى)، وقونية (عاصمتهم الثانية)، ومدن لارندة وأركلي وأقسراي ونيكدة، وقراحصار، وقيصرية، واقشهر، وبيك شهر، وقيرشهر، وغيرها من المدن والقلاع الأخرى (كي لسترنج، 1985، الصفحات 179-184).

1- لما سقطت دولة السلاجقة عام (1153) تجزأت أملاكهم في بلاد الأناضول الى عشرة إمارات صغيرة هي قرة سي، صاروخان، أيدين، تكه، بنو حميد، والقرمان، وكرميان، ومنشأ، وقوشه، والتي ضمت فيما بعد الى السيادة العثمانية.

2- وهي إحدى مدن الثغور التي زارها الرحالة ابن بطوطة في رحلته المشهورة وقد كتب عنها بأنها بلاد اللارندة عاصمة بني قرمان.

3- ركن الدين قلج أرسلان الرابع كيخسرو هو أحد سلاطين دولة سلاجقة الروم في بلاد الأناضول حكم مرتين (1249 – 1254 و1257 – 1266) شهد عهدة صراعاً على العرش مع أخوته ونفوذاً قوياً من قبل المغول الذين كانت لهم اليد في تنصيبه وتثبيته، أعدم عام 1266 على يد الوزير معين الدولة بروانه.

شغلت إمارة آل قرمان مساحة جغرافية شاسعة في وسط آسيا الصغرى، وتوسط موقعها مناطق نفوذ عدد من الإمارات التركمانية، إذ يحدها من جهة الغرب إمارات تكة، وحميد، وكرميان، والدولة العثمانية في ناحية الشمال الغربي. والبحر المتوسط جنوباً، وكل من مملكة أرمينية الصغرى وإمارة دلغادر من جهة الجنوب الشرقي، ودولة سلاجقة آسيا الصغرى من جهة الشرق (سيد رضوان، 1402هـ، الصفحات 88-100).

يتبين لنا مما تقدم بإن مناطق نفوذ هذه الإمارة قد مكنها من أن تلعب دوراً سياسياً مؤثراً في الصراعات التي جرت ما بين القوى السياسية في داخل وخارج آسيا الصغرى ومن بين هذه القوى الدولة العثمانية والتي هي موضوع بحثنا المتواضع.

– المبحث الثاني –
سياسة الدولة العثمانية تجاه آل قرمان حتى عام 1412

شكلت إمارة آل قرمان (1250 – 1487) المنافس الأقوى للدولة العثمانية في بلاد الأناضول. إذ عدوا أنفسهم ورثة سلاجقة الروم. لذلك شهدت علاقاتهم مع الدولة العثمانية صراعاً مريراً وطويلاً تخللته حروب وتحالفات مع المماليك والمغول.

وسنتتبع سياسة الدولة العثمانية إزاء هذه الإمارة وفق تسلسل زمني، وسنبدأها منذ عهد مؤسس الدولة العثمانية عثمان ابن أرطغرل (1289 – 1326) والذي استطاع أن يحافظ ويوطد حكم عشيرته على الأراضي التي أوكل إليه أن يحكمها في بلاد الأناضول – وأن لم يتعدى كونه حاكماً على دويلة متناهية في الصغر – ولكن يبدوا أن انجازاته قد اقتصرت على إرساء قواعد الأسرة، وبدأ الاتجاه نحو توسيع رقعتها على حساب البيزنطينيين، مع تفادي الاصطدام بجاراته الإمارات التركمانية القوية حتى يأتي الوقت الذي يشتد فيه ساعد دولته بحيث يمكنها مواجهتهم (احمد عبدالرحيم، 1986م، الصفحات 36-37) (أكمل الدين، 1999م، الصفحات 10-11).

بدأت فتوحات عثمان ابن أرطغرل الفعلية في أوائل القرن الرابع عشر حين أدى الانهيار الفعلي للدولة السلجوقية عام 1153 الى الاستيلاء على قلعتي أسكي شهروقرجة حصار وبني شهر في غربي الأناضول ولما كانت إمارة آل قرمان في عهدة من أقوى الإمارات التي قامت على أنقاض دولة السلاجقة بحيث كان الاصطدام بها محفوظاً بالمخاطر، استخدم سياسة التوسع صوب الغرب حيث كان البيزنطيين غنيمة أسهل منها (صالح وحسين، 2016م، الصفحات 24-25).

لم يكد يمض وقت طويل على تولى أورخان الحكم (1326 – 1359) حتى استولى عام 1331 على ما تبقى من الأراضي البيزنطية في شمال غربي الأناضول، مما جعل دولته أقوى إمارات التركمان في المنطقة. وكان أول عمل أجراه هو نقل مقر دولية الى بورصة[1] (فريد بك، د.ت، صفحة 44).لحسن موقعها، وأرسل قادة جيشه للسيطرة على ما بقى من بلاد آسيا الصغرى، ففتح أزميد، وفرض الحصار على أزنيك ودخلها بعد سنتين. وضم في عام 1336 إمارة قره سي (فريد بك، د.ت، صفحة 46).

أمضى أورخان بعد استيلائه على إمارة قره سي عشرين عاماً دون أن يقوم بأي حروب، بل قضاها في تنظيم الأمور الإدارية والعسكرية وتعزيز الأمن الداخلي لدولته الناشئة. وهذا ما تميز به سلاطين آل عثمان الأوائل، إذ أنهم لم يشنوا الحرب طمعاً في التوسع، بل أنهم حرصوا على تعزيز سلطتهم في الأراضي التي سيطروا عليها، وطبعها بطابعهم المدني والعسكري، لتصبح بعد ذلك جزء لا يتجزء من أملاكها في آسيا الصغرى متماثلة ومستقرة. وهذا ما يدل على بعد نظر العثمانيين والتي كانت من الأسباب الرئيسية لاستمرار قوتهم (احمد عبدالرحيم، 1986م، الصفحات 40-46).

بدأ آل قرمان اتصالهم بالعثمانيين في عهد أميرها علاء الدين بك قرمان الذي خلف والده علاء الدين خليل في حكم إمارتهم، عندما حاول الأمير علاء الدين انتهاز فرصة انتقال الحكم بعد وفاة أورخان عام 1359 الى أبنه السلطان مراد الأول (1359 – 1389)، فأخذ يحرض أمراء التركمان المستقلين على قتال العثمانيين، والخروج عن طاعتهم للحد من نفوذ الدولة العثمانية والتوسع على حسابهم. ولكن ما أن استقرت الأمور للسلطان مراد الأول، حتى كانت فاتحة أعماله عام 1361 الخروج لتأديب الأمير علاء الدين، فهاجم مدينة أنقرة التي كانت وقتذاك خاضعة لآل قرمان، والتي سرعان ما سقطت بيد العثمانيين، مما أضطر على أثرها الأمير علاء الدين الى طلب إبرام الصلح مع السلطان مراد الأول كمحاولة منه للحفاظ على بقية أملاكه (كار بروكلمان، 1974م، صفحة 416). وكي يأمن السلطان مراد جانبه ولتوثيق عرى الصداقة فيما بينهما زوجة ابنته نفيسة خاتون. والتي على ما يبدوا قد أسهمت بشكل أو بآخر في تقوية مركزه السياسي داخل آسيا الصغرى حتى أنه اتخذ لأول مرة لقب (السلطان الأعظم سيد سلاطين العرب والعجم) (ستانلي، 1973م، صفحة 437).

وحتى يأمن السلطان مراد الأول نفوذه على بلاد الأناضول، زوج أبنة بايزيد من أبنة أميركرميان، والتي ما لبثت أن دخلت بعد منها الرئيسية في نطاق حكم الدولة العثمانيين.

1- بورصة مدينة بآسيا الصغرى اشتهرت بجودة هوائها وجمال مناظرها الطبيعية.

كما اشترى السلطان مراد أراضي إمارة آل حميد، وأدمج الى ممتلكات بلاده أربعة من دول التركمان وهي: (سلطانوني، قرسي، كرميان، حميد) (احمد عبدالرحيم، 1986م، صفحة 51).

أقلق هذا الأمر السلطان علاء الدين القرماني، الذي كان يراقب أحوال العثمانيين في آسيا الصغرى، ويتحين الفرصة المناسبة للخروج مرة ثانية عن طاعة الدولة العثمانية، مستغلاً فرصة انشغال السلطان مراد الأول بحروبه مع أوربا، ووفاة لالاشاهين باشا أشهر قادة الدولة العثمانية آنذاك عام 1386. فقام علاء الدين القرماني بتحشيد قوات بمساعدة بعض الأمراء التركمان، واستولى على إمارة آل حميد، ومدن (سيدي شهر، ويلواج، وقراغاج، وبك شهري وأسبارته). لكن السلطان مراد سرعان ما أنقض على علاء الدين وحلفائه التركمان حينما أرسل أليهم على وجه السرعة أحد قادته ويدعى ديمور طاشٍ باشا، فحاربهم وقهرهم عند سهل قونية، وأخذ علاء الدين أسيراً بعد أن قتل عدد كبير من أصحابه. حينها قرر السلطان مراد تجريد علاء الدين من أمارته، إلا أن زوجته نفيسة أبنة السلطان تدخلت وطلبت من أبيها أن يعفوا عن زوجها ويطلق سراحه، فقبل وساطة أبنته، وأعاده الى إمارته مقابل أن يدفع مبلغاً من المال للدولة العثمانية وكان ذلك في عام 1386، كما قام بإرجاع كل البلاد التي أستولى عليها الى الدولة العثمانية (الحويري، 2002م، صفحة 61).

سار السلطان بايزيد الأولى (1389 – 1402) على نهج أبيه السلطان مراد الأول في الغزو والجهاد، إذ استهل عهدة بالاعمال الحربية على صربيا 1389 وفتح بعض مدنها. أما زعماء الإمارات التركمانية في بلاد الأناضول، والذين احتفظوا بقسط كبير من الاستقلال، فقد قبلوا في البداية بسيطرة بايزيد عليهم، وذلك نتيجة للأعمال العسكرية الكبيرة التي حققها في أوربا، لكنهم سرعان ما أن استاؤا من تعاطف بايزيد مع العناصر المسيحية[1] (احمد عبدالرحيم، 1986م، صفحة 50). وفي الوقت الذي كان فيه بايزيد مشغولاً في أوربا، أتحدت الإمارات التركمانية في جنوب غرب الأناضول مع إمارة آل قرمان ومع القاضي برهان الدين الذي كان يسيطر على مساحات واسعة من وسط الأناضول، ويتمتع بنفوذ كبير لدى التركمان، اتحدوا جميعاً في تحالف ضد العثمانيين تمكنوا فيها من استرجاع مساحات كبيرة من الأراضي التي سبق وأن ضمها والدة السلطان مراد الأول. وبتأثير من العناصر المسيحية الأصل في البلاط العثماني حول بايزيد أنظارة الى بلاد الأناضول طيلة ما تبقى من أيام حكمه (احمد عبدالرحيم، 1986م، صفحة 51) (الحويري، 2002م، صفحة 66).

1- بعد مقتل مراد الأول في معركة قوصوة 1389، نصب الجيش بايزيد – الأبن الأصغر لمراد الأول – وهو ابن سيدة يونانية واستبعد أخاه الأكبر يعقوب مرشح أعيان التركمان والذي تم قتله من قبل أخوه بايزيد، وبذلك بداء التقليد العثماني القاضي بقتل الأخوة.

سعى السلطان بايزيد الى بسط نفوذه على جميع ولايات آسيا الصغرى وابتداء بقلعة الأشهر التي كانت تحت سيطرة الدولة البيزنطينية وتمكن من السيطرة عليها أواخر عام 1390 ثم سرعان ما قصد ولاية أيدين التي سلمها أميرها عيسى بك طوعاً الى السلطان بايزيد الذي كافاه على تسليمه بلاده دون حرب بأن ترك له منطقة أزمير وملحقاتها واسند ولاية أيدين الى أبنه الأمير أرطغرل (ابراهيم بك، 2004م، صفحة 71) (فريد بك، د.ت، الصفحات 54-55).

أدى سقوط ولاية أيدين بيد السلطان بايزيد دون قتال الى تشجيعه على مواصلة غزوة بلاد آسيا الصغرى، فانتهز الأمير علاء الدين بن قرمان هذه الفرصة، وكاتب بعض حكام الأطراف ومنهم أمراء ولايات صاروخان، ومنتشا، وأيدين وايدين، لاستمالتهم الى جانبه، وتحريضهم على إعلان راية العصيان ضد الدولة العثمانية وكان ذلك في عام 1391. وقرب كوتاهية واجه السلطان بايزيد بجيوشه وجيوش أتباعه من (المسيحيين البيزنطيين، والصربيين، والبلغار، والولاش) جيوش ابن قرمان وحلفائه. وتم الاستيلاء على آق سراي وقونيه وقيصرية ولارندة وضمها الى الدولة العثمانية بعد القضاء على المقاومة المنظمة (احمد عبدالرحيم، 1986م، صفحة 52) (الحويري، 2002م، صفحة 69).

وأقطع السلطان بايزيد أراضي آل قرمان الى قائد قواته ديمورطاش باشا، بعد أن هرب علاء الدين بن قرمان الى بلاد طاش أيلي وتحصن بها لصعوبة مسالكها ووعورة مداخلها. ثم أن تركمان قيسارية، وتوقات، وسيواس، دخلوا في طاعة الدولة العثمانية وفقد أمير قسطموني ممتلكاته (ابراهيم بك، 2004م، صفحة 46) (كار بروكلمان، 1974م، صفحة 421).

ويتصاعد هذه الأحداث، طلب علاء الدين آل قرمان الأمان من السلطان بايزيد، الذي منحه الأمان وأن يتركه على أمارته بشرط أن يظهر أخلاصه وولائه للدولة العثمانية. لكن علاء الدين كعادته سرعان ما نقض عهده وحاول أن يسترد ما أخذته منه الدولة العثمانية مستغلاً فرصته انشغال السلطان بايزيد أواخر عام 1391 بحروبه في أوربا. وما أن بلغ السلطان بايزيد ذلك، حتى أسرع على وجه السرعة الى أنقرة، وتعجب الناس من سرعة وصوله رغم بعد المسافة فلقبوه بـ(يلدرم) أي الصاعقة، والتقى بعلاء الدين عند موضوع يقال له آق جاي فهزمه وأمر قائده ديمورطاش بقتله. وبذلك سقطت أكبر مدن الإمارة بصفة مؤقتة وألحقت بالدولة العثمانية (فريد بك، د.ت، الصفحات 54-55) (ابراهيم بك، 2004م، صفحة 71).

وقد أدخل السلطان بايزيد سياسة جديدة حين فرض سيطرته المباشرة على هذه المناطق، وطرد أسرها الحاكمة وأخضعها لسلطته المركزية (احمد عبدالرحيم، 1986م، صفحة 52). وفي

عام 1393، فر الأمراء الذين استولى العثمانيين على ديارهم، وطلبوا حماية تيمورلنك[1] (كار بروكلمان، 1974م، صفحة 420) (1336 – 1405)، لاسيما في آسيا الصغرى إذ عد تيمور لنكصاحب أرزنجان تابعاً له فاحتل سيواس، وقتل فيها أرطغرل أكبر أبناء بايزيد (كار بروكلمان، 1974م، صفحة 421).

تمكن تيمورلنك من أن يستفز السلطان بايزيد للقتال، وجرت فيما بينهم معركة مهمة وهي معركة أنقرة في 28 تموز 1402، انتهت بهزيمة القوات العثمانية وأسر بايزيد. بمساعدة ومعونة أمراء التركمان السابقين الذين سبق وأن التجأوا الى تيمورلنك (خليل، 2002م، صفحة 30) (الحويري، 2002م، الصفحات 87–90).

ترتب على انتصار المغول على الدولة العثمانية في معركة أنقرة نتائج سياسية وعسكرية خطيرة، إذ تجزأت الدولة العثمانية من إمبراطورية واسعة الأرجاء الى إمارات صغيرة. بعد أن أعاد تيمورلنك أحياء الإمارات التركمانية الذي سبق وأن قضى العثمانيين على استقلالهم. كمحاولة منه لرد الجميل لهؤلاء الأمراء الذين أنضموا إليه وقاتلوا تحت لوائه في تلك المعركة، وأعاد بعض أمراء آسيا الى إماراتهم التي جردها منهم السلطان بايزيد ومنهم إمارة آل قرمان (ابن تغري، د.ت، صفحة 269) (القرماني، 1992، صفحة 511).

عمد تيمورلنك على إطلاق سراح أبناء الأمير علاء الدين القرماني الذي قتل على يد العثمانيين، وتم أسر أولاده (علي ومحمد) في قلعة بمدينة بورصة وسجنهم مدة اثنتي عشر عاماً. حينما أمر تيمورلنك بعد انتصاره على العثمانيين في أنقرة بالإفراج عنهم، ومنحهم الخلع والهدايا، وأعادهما الى بلادهم، ونصب محمد مكان أبيه لإمارة آل قرمان (ستانلي، 1973م، صفحة 437). وقد سعى الأمير محمد القرماني إعادة إمارته الى سابق عهدها وذلك من خلال التوسع عن حساب البلدان المجاورة له منتهزاً فرصة انشغال أبناء السلطان بايزيد بقتال بعضهم البعض والتي بذر تيمورلنك بذور الشقاق للتنازع حول العرش (احمد عبدالرحيم، 1986م، الصفحات 57–58) (خليل، 2002م، الصفحات 31–33).

1- تيمورلنك، ولد هذا القائد المغولي في عام 1336 في كش من أعمال ما وراء النهر منحدراً من سلالة جنكيزخان وهو ينتسب الى جيبغتاي ثاني أبناء جنكيزخان، الذي تمكن أن يقيم إمبراطورية عاصمتها سمرقند.

- المبحث الثالث -
سياسة الدولة العثمانية تجاه آل قرمان (1412 – 1483)

سيطر محمد ابن قرمان على ممالك جيرانه آل كرميان في عام 1412، لكنه سرعان ما وقع أسيراً بيد السلطان محمد جلبي (1433 – 1421) في عام 1415، الذي ما لبث أن عفا عنه وإعادة الى إمارته (ستانلي، 1973م، صفحة 438) (ابراهيم بك، 2004م، صفحة 79).

وفي خضم الصراعات والحرب الأهلية ما بين أبناء بايزيد حول العرش، حاول محمد بن قرمان السيطرة على بعض المدن العثمانية فسار بجيشه الى بورصة وحاصرها مدة أربعين يوماً. إلا أن السلطان محمد جلبي ما أن قضى على تمرد أخيه موسى عام 1416 حتى عزم على تأديب محمد ابن قرمان وحاصر عاصمتهم قوتية لكن محمد كعادة أسلافه طلب الأمان في السلطان الذي عفى عنه بعد تدخل عدد من المقربين للسلطان (كار بروكلمان، 1974م، صفحة 422).

لقد أدرك السلطان محمد جلبي منذ عام 1416 من أنه لايزال الوقت مبكراً لأحياء إمبراطورية والدة بايزيد ذات الحكم المركزي، ولذلك أخذ يميل الى أتباع سياسية سلمية فبعد أن استرجع إمارات الأناضول الواحدة تلو الأخرى، وأوقع الهزيمة بأمير قرمان، لم يتشدد مع أمراء الأناضول الذين قبل ولائهم، تاركاً لخلفة مسؤولية أخضاعهم، لأن البلاد كانت حديثة الاستفاقة من آثار هزيمة أنقرة، لذلك حاول أن يحافظ على حدودها عن طريق إيثار السلام (احمد عبدالرحيم، 1986م، صفحة 62) (خليل، 2002م، صفحة 33).

ما أن توفي السلطان محمد حلبي عام 1421، حتى بدأت الأزمات تتوالى على العثمانيين مع تولي السلطان مراد الثاني حكم الدولة العثمانية (1421 – 1451)، الذي عمل على استئناف النشاط الحربي الذي كانت الدولة العثمانية بحاجة إليها لاسيما في دول البلقان التي اعترفت به كسلطان عليها. وتمكن أن يلحق الهزيمة بعمه مصطفى الذي أطلقت سراحه بيزنطة في عام 1422، وفرض الحصار القسطنطينية لثلاثة أشهر من العام نفسه. وقد استغل هذا الوضع أمراء الإمارات التركمانية الذين تمردوا على الدولة العثمانية واسترجعوا بعض أراضيهم، وشجعوا أخو السلطان مراد الأصغر على التمرد ومحاصرة بورصة. وإزاء هذا الوضع رفع السلطان مراد الثاني الحصار عن القسطيطينية، وهزم أخاه في 20 شباط عام 1423، وعاقب أمراء الأناضول المحرضين على التمرد وقام بضم إمارات غرب الأناضول باستثناء جندرية وقرمان. وبذلك نجح بإعادة الوضع على ما كان عليه قبل وفاة أبيه (خليل، 2002م، صفحة 34) (فريد بك، د.ت، صفحة 62).

لم يكف أمراء آل قرمان من أظهار عداواتهم للدولة العثمانية نفي عام 1426، لجأ محمد ابن قرمان الى تحريض أحد أمراء تكة لاستعادة مدينة أنطاليا من سيطرة العثمانيين، وساعدوهم في هذا الأمر. حتى تولى علاء الدين ابن محمد آل قرمان الذي اتصل بالسلطان مراد الثاني وطلب منه الأمان فأحسن السلطان استقباله وزوجه من إحدى أخواته وأقطعه ولاية صوفية كي يأمن جانبهم في آسيا الصغرى (ستانلي، 1973م، الصفحات 420–421). وفي عام 1428 أعاد مراد الثاني الإمارات التركمانية الى أملاك دولته (أيدين، وصاروخان، ومنتشا) وغيرها، واسترد بلاد آل قرمان، بعد أن عين إبراهيم ابن محمد آل قرمان على أمارته، ومنحه بعض الامتيازات بشرط أن يتنازل على إمارة حميد الى أملاك السلطان مراد، فضلاً عن استعادة إمارة كرميان وبذلك استرد مراد، فضلاً عن استعادة إمارة كرميان وجميع ما فصله تيمورلنك عن الدولة العثمانية، وأصبح بإمكانه التفرغ للتوسع في أوربا (فريد بك، د.ت، صفحة 63).

وكان مما أثار فزع الدولة العثمانية أن وصلت الأخبار الى السلطان مراد الثاني، بانتقال قوات آل قرمان في الأناضول بالهجوم والاستيلاء على الأراضي التابعة لإمارة حميد، وإزاء هذا الوضع وانشغال السلطان العثماني بحروبه في أوربا، انتهج سياسية المسالمة ووقع مع آل قرمان صلحاً في صيف عام 1444 تخلى بموجبه عن الأراضي من إمارة آل حميد، لتأمين منطقة آسيا الصغرى (خليل، 2002م، صفحة 37).

لم يكتف أمراء آل فرمان من عدائهم للدولة العثمانية، فحينما شعر إبراهيم ابن قرمان بعدم قدرته على مجابهتها، أخذ يكاتب أعدائها في الخارج من الصرب والمجريين، ويحرضهم على مهاجمتها. وحينما أستشعر السلطان مراد بهذه الخيانة من جانب أمراء آل قرمان، أراد توجيه حملة تأديبية عليهم، لكن وافته المنية عام 1451 قبل القيام بذلك (سيد محمد، 2007م، صفحة 155) (ستانلي، 1973م، صفحة 439).

تولى السلطان محمد الفاتح (1451 – 1481) حكم الدولة العثمانية ولم يكن بآسيا الصغرى خارجاً عن سلطانه إلا جزء من بلاد آل قرمان ومدينة سينوب، وطرابزون (فريد بك، د.ت، صفحة 67).

أعلن إبراهيم بن قرمان عصيانه على الدولة العثمانية، وأغار على أطراف هذه البلاد، فسار السلطان محمد الفاتح بنفسه لتأديبه، ولكن كعادة حكام آل قرمان لاذ إبراهيم ابن قرمان بالفرار، ثم سرعان ما طلب العفو من السلطان محمد واستأمن إليه، وطلب منه أن يتزوج بابنته مقابل أن يتنازل له عن بعض البلاد القرمانية، فأجاب السلطان طلبه، وعاد الى مدينة بورصة، وأخذ يستعد

لفتح القسطنطينية. وما أن سيطر عليها عام 1453، وعلى بقية البلاد الأوربية، حتى حول أنظاره مرة أخرى نحو بلاد آل قرمان في آسيا الصغرى ووجد سبيلاً للتدخل فيها عام 1470، وذلك أن أميرها إبراهيم قد أوصى بعد موته عام 1563 بالحكم الى أحد أبناءه وهو الأمير إسحق الذي نازعة أخوته من أبيه على الحكم، فتدخل السلطان محمد الفاتح وحارب إسحاق وهزمه وولى بدلاً عنه أخو بير محمد. إلا أن هذا الأمر لم يكن ليرضي إسحاق الذي طالب بحقه الكامل بالإمارة واستنجد بصاحب ديار بكر أوزون حسن (1424 – 1478) حاكم دولة الاق قوينلو، الذي كان سلطانه ممتداً من ديار بكر واذربيجان وتمكن أوزون حسن من أن يسيطر على مدينة توقات عنوة، ونهب أهلها. فأخذ السلطان محمد الفاتح بتجهيز جيش جرار، وأرسل الى أولاده داود باشا بكلربك الأناضول، ومصطفى باشا حاكم القرمان يأمرهما بالمسير لمحاربة العدو، فسارا بجيوشهما وقابلا جيش أوزون حسن على حدود أمارة بنو حميد وهزمها شر هزيمة وفي عام 1471 (فريد بك، د.ت، صفحة 74) (كار بروكلمان، 1974م، الصفحات 437-439).

صعد أوزون حسن الموقف ضد الدولة العثمانية، بعد أن ضم محمد الفاتح إمارة قرمان الى أملاك العثمانيين، وتمكن من أن يحول قضية آل قرمان الى تهديد جديد ضد الدولة العثمانية، إذ تحول أوزون حسن الى عدو مرعب بعد أن تحالف مع البندقية، وأتصل بفرسان رودس، وقبرص، وكان هدفه من ذلك الوصول الى شاطئ البحر المتوسط عبر جبال طوروس التي كانت تتحكم بها القبائل التركمانية (خليل، 2002م، الصفحات 45-47) (الحويري، 2002م، الصفحات 177-178). وبينما كان الأسطول الصليبي يهاجم الشواطئ العثمانية، تمكنت قوات أوزون حسن وبدعم من قبل قوات قرمانية من أن يطرد العثمانيين من قرمان والتوجه الى بورصة نفسها. إلا أن محمد الفاتح تمكن أن يوقف تقدم قوات أوزون حسن، وأخذ يستعد لمواجهة حاسمة بعد أن أمن قوات كبيرة يصل عددها الى حوالي السبعين ألف مقاتل. حيث التقى أخيراً مع قوات أوزون حسن في 11 آب 1473 في موقعة (باشكنت) والتي سحق فيها جيش أوزون حسن. وبهذا الانتصار تم ضم أمارة قرمان مرة أخرى ممتلكات الدولة العثمانية (خليل، 2002م، الصفحات 46-47) (شكيب، 2001م، صفحة 89).

تولى السلطان بايزيد الثاني حكم الدولة العثمانية (1481 – 1512) بعد وفاة والده السلطان محمد الفاتح عام 1481، وفي عهده اشتبك العثمانيون بالقتال مع مماليك مصر وبلاد الشام، الذين كانوا يدعون حق السيادة على جنوب الأناضول، وحق السيادة والإمارات التركمانية (ذو القدر، الآق قوينلوا، والقرمانيين) وهكذا بداء التنافس ما بين العثمانيين والمماليك، لاسيما بعد أن التجأ إليها الأمير جم المتنافس حول عرش السلطنة العثمانية مع أخيه بايزيد في عام

1481، الى مصر، والذي استضافة سلطان المماليك قايتباي (1468 – 1496)، وأعانه على تكوين قوة عسكرية صغيرة، من حلب، أنضم إليه فيها عدد من أمراء التركمان، وفي مقدمتهم الأمير قاسم آخر أمراء بني قرمان، ووعده إذ ما ساعده بالوصول الى عرش السلطنة العثمانية، بأرجاع بلاده إليه. وقد اغتر الأمير قاسم بهذا الوعد، وتقدم على رأس جمع من القوات التركمانية الى الصغرى، وحاصر مدينة قونيه، وما أن وصل الخبر الى السلطان بايزيد، حتى أرسل قوات على رأسها وزيرة كدك باشا للتصدي والقضاء على قوات الأمير قاسم الذي هرب الى بلدة طاش أيلي ومن ثم لجأوا الى السلطان يعقوب بن أوزون حسن حكم الآق قوينكو في ديار بكر وكان ذلك في عام 1482، فبقي الأمير قاسم القرماني هناك حتى وفاته آخر هذه السنة (احمد عبدالرحيم، 1986م، الصفحات 74-75) (الحويري، 2002م، صفحة 191). ويرى المستشرق البريطاني ستانلي لين بول أن عام 1483 يمكن اعتباره تاريخاً لانقراض إمارة بني قرمان، حيث لم يحاول من بعده أحد من القرمانيين إحياء إمارتهم من جديد (ستانلي، 1973م، الصفحات 439-440).

يتبين لنا مما تقدم، بأن السلطان بايزيد الثاني قد تمكن أن يقوض كيان آل قرمان، وأن ينهي وجودها وحياكتها للمؤامرات والفتن الداخلية في بلاد الأناضول، وأن يؤمن منطقة آسيا الصغرى، مما فسح له المجال ولأعقابه من سلاطين آل عثمان للتوجه نحو الفتح وتوسيع كيان الدولة العثمانية.

الخاتمة:

توصل البحث الى جملة من النتائج:

1) كانت إمارة آل قرمان، واحدة من أقوى الإمارات التركمانية في منطقة آسي الصغرى (الأناضول الوسطى) والتي نشأت في لارندة في طوروس، والتي استمرت بعدائها للعثمانيين وأخذت تتحين الفرص، مستغلة الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في أوربا، للخروج عن طاعة هذه الدولة.
2) استخدم آل قرمان كل الوسائل لأضعاف كيان الدولة العثمانية وفتح جهات جديدة داخلية في بلاد الأناضول، وذلك من خلال الدخول في تحالفات مع الإمارات التركمانية الأخرى في الأناضول، أو من خلال التحالف مع المجر والبندقية والمغول.
3) وفي المقابل استخدم أمراء آل عثمان كافة الوسائل الممكنة لأخضاع آل قرمان سواء كان بالقوة، أو بالطرق السلمية عن طريق المعاهدات والمصاهرات السياسية. لأن هدف العثمانية الأساسي كان هو توحيد بلاد الأناضول لضمان استقرار دولتهم، وتحويل آل قرمان الى أيالة إدارية عثمانية وجزء لا يتجزأ من أراضيها.
4) قابل أمراء آل قرمان المعاملة الحسنة من قبل بعض سلاطين آل عثمان بالعداوة والتحريض، لذلك شعر مراد الثاني والسلطان محمد الفاتح وبايزيد الثاني من أن سياسة المسالمة تهدد كيان ونفوذ الدولة العثمانية، فاستخدمت القوة ضد هذه الإمارة وكان القضاء عليها وبشكل نهائي في عهد السلطان بايزيد الثاني.

المصادر

1. ابن البيبي، (1994)م. *اخبار سلاجقة الروم مختصر سلجوق نامه*. الدوحة: ترجمة: محمد السعيد جمال الدين.
2. ابن بطوطة، (1987)م. *تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار*. بيروت: تح: مد عبد المنعم العريان.
3. احسان أوغلي وأخرون أكمل الدين، (1999)م. *الدولة العثمانية تاريخ وحضارة*. اسطنبول: ترجمة: صالح سعداوي، مج1.
4. احمد بن يوسف القرماني. (1992). *أخبار الدول وآثار الأول*. بيروت: تحقيق: أحمد حطيط وفهمي سعد، ط1، ج2.
5. أرسلان شكيب، (2001م). *تاريخ الدولة العثمانية*. بيروت: دار ابن كثير.
6. السيد محمود سيد محمد، (2007م). *تاريخ الدولة العثمانية* (النشأة الازدهار). القاهرة: مكتبة الآداب.
7. أينالجيك خليل ((2002)م. *تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار*. بيروت: ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المسار الاسلامي.
8. بردي ابن تغري. (د.ت). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. القاهرة: تحقيق: فهيم محمد شلتوت، ج12.
9. حليم ابراهيم بك.(2004)م. *تاريخ الدولة العثمانية العلية (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة اللعلية)* القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
10. علي سيد رضوان.(1402هـ).*الامارات التركية المستقلة في آسيا الصغرى في صف القرن السابع ال*. ارلياض: كلية العلوم الاجتماعية، العدد السادس، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.
11. كار بروكلمان.(1974م). *تاريخ الشعوب الاسلامية*. بيروت: ترجمة: نبيه أمير فارس البعلبكي، دار العلم للملايين.
12. كولن جوكشة صالح وحسين.(2016م). *السلاطين الأوائل عصر تأسيس الدولة العثمانية*. القاهرة: ترجمة: سمير عباس زهران، دار النيل للطباعة والنشر.
13. كي لسترنج. (1985). *بلدان الخلافة الشرقية*. ترجمة: بشير فرنسيس وكوكيس عواد، ط2.
14. لين بول ستانلي.(1973)م). *الدول الاسلامية*. دمشق: ترجمة: محمد صبحي، ج2.
15. محمد المحامي فريد بك.(د.ت). *تاريخ الدولة العلية العثمانية*. القاهرة: مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة.
16. محمود محمد الحويري.(2002م). *تاريخ الدولة العثمانية من العصور الوسطى*. القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.
17. مصطفى احمد عبدالرحيم.(1986م). *في أصول التاريخ العثماني*. بيروت: دار الشرق، ط2.